



مذكرة تفاهم بشأن التعاون والتنسيق

في مجال العمل الإحصائي والتدريب والدراسات

أنه في يوم الخميس الموافق 14/مارس/ 2019م، بمقر برنامج الشيخ زايد للإسكان – رأس الخيمة

حررت هذه المذكرة بين كل من:

السادة / مركز رأس الخيمة للإحصاء والدراسات

ويمثلهم في التوقيع على هذه المذكرة الدكتور/ ابراهيم عاكوم

بصفته :- المدير التنفيذي

عنوانهم : رأس الخيمة، منطقة دفان النخيل، شارع المنتصر ص.ب : 1733 هاتف : 072025025 فاكس :

072281224

ويشار اليه بالطرف الأول

السادة / برنامج الشيخ زايد للإسكان

ويمثلهم في التوقيع على هذه المذكرة المهندس / محمد احمد المحمود

بصفته :- المدير التنفيذي

لقطاع الاسكان

عنوانهم : دبي ، ام الرمول ، شارع مراكش ص.ب : 62777 هاتف : 04 605 5555 فاكس : 04 605 5522

ويشار اليه بالطرف ثاني

تمهيد

حيث أن الطرف الأول هي جهة حكومية محلية تعمل في مجال في مجال العمل الإحصائي والتدريب والدراسات والطرف الثاني جهة حكومية إتحادية تقوم بتمويل مساكن المواطنين وبناء أحياء سكنية وحرصاً منهما على توطيد أواصر الشراكة والتعاون وترسيخ العلاقة لتكامل الجهود وتبادل الخبرات وتحقيق أفضل الأداء بما يحقق الأهداف الإستراتيجية والمصلحة العامة، وعليه قامت هذه العلاقة لرسم إطار للتعاون و حدود للشراكة بما يحقق المنفعة

المتبادلة للطرفين.





فقد اتفق الطرفان على ما يلي:

المادة (1)

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذه المذكرة ومكملاً لبنودها.

المادة (2)

الأهداف

تهدف هذه المذكرة إلى تعزيز التعاون بين الطرفين في مجال العمل الإحصائي والتدريب والدراسات واستطلاعات الرأي.

المادة (3)

إطار التعاون

اتفق الطرفان على دعم وتعزيز الدور المنوط بهما في المجالات التالية:

1. يقوم الطرفان بتبادل البيانات والمعلومات ذات الاهتمام المشترك في مجال العمل الإحصائي.
2. يقوم الطرفان بالتعاون في مجال التدريب والدراسات والأبحاث ذات الاهتمام المشترك.
3. التعاون في مجال المسوح الميدانية واستطلاعات الرأي عند توفر الحاجة والرغبة لدى الطرف الثاني.
4. يقوم الطرف الأول بمساعدة موظفي الإحصاء لدى الطرف الثاني على كيفية تنظيم السجلات الإحصائية ذات الاهتمام المشترك.

المادة (4)

الالتزامات القانونية والنفقات

لا يترتب على هذه المذكرة أية التزامات قانونية أو أية أعباء مادية على الطرفين أو تعديل أو إلغاء أي قوانين أو لوائح أو قرارات معمول بها لدى الطرفين ولا تؤثر على أي إجراءات متخذة أو من الواجب اتخاذها بموجب مذكرات تفاهم أو اتفاقيات أخرى.





المادة (5)

سرية المعلومات

يتعين على كلا الطرفين في كافة الأوقات احترام سرية أية معلومات خاصة أو تتعلق بالطرف الآخر والتي تصل لحوزته بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة لهذه المذكرة ولا يحق لأي من الطرفين إعطاء أو إفشاء أو نشر أو إعلان أو تمرير أية معلومات لأي طرف ثالث إلا بعد الحصول على موافقة خطية من الطرف الآخر .

المادة (6)

تسوية المنازعات

اتفق الطرفان على تسوية أية منازعات تتعلق بتطبيق أحكام هذه المذكرة وتفسير بنودها بالطرق الودية والتشاور بينهما بما يتفق وحسن النية.

المادة (7)

سريان المذكرة والتعديل و الإنهاء

تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ من تاريخ توقيعها، وتظل سارية لمدة (5) سنوات تجدد تلقائيا لمدة مماثلة.

المادة (8)

التنسيق

يحدد كل من الطرفين منسقاََ يمثل نقطة اتصال ويختص بمتابعة المحررات والمراسلات المتبادلة بين الطرفين ذات الشأن بتفعيل بنود هذه المذكرة.

المادة (9)

التنازل

لا يجوز لأي طرف التنازل عما جاء في هذه المذكرة أو تحويلها بشكل جزئي أو كلي إلى الغير دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر.





المادة (10)

تعديل المذكرة

إذا طرأ تغيير في ظروف العمل لدى أي من الطرفين وكان من شأنه أن يؤثر على تطبيق هذه المذكرة، جاز للطرفين التشاور ومراجعة بنود المذكرة وتعديلها على أن تكون التعديلات عليها محررة بصورة خطية وموقعة بواسطة الممثل المفوض من كلا الطرفين.

المادة (11)

المراسلات والاشعارات

توجه كافة الإشعارات والاتصالات الأخرى بموجب هذه المذكرة خطياً وترسل إلى عناوين كل من الطرفين أو إلى أية عناوين أخرى حسبما يحددها الطرفان من وقت لآخر، كما يجوز تسليم الإشعارات باليد أو بالفاكس أو بواسطة البريد المسجل أو خدمة التوصيل السريع مقابل تأكيد خطي بالاستلام.

المادة (12)

إنهاء المذكرة

يجوز إنهاء هذه المذكرة في حالة إخطار أحد الطرفين الآخر كتابياً برغبته في إنهاء مذكرة التفاهم قبل 30 يوم من التاريخ الذي يرغب بإنهاء المذكرة فيه على أن يكون هذا الإخطار يوضح الأسباب التي دعت إلى ذلك إن وجدت ويقوم الطرف الآخر ببذل المساعي لإزالة تلك الأسباب وفي جميع الأحوال يجب مراعاة ألا يكون للإنهاء المبكر لهذه المذكرة أية آثار سلبية على أي من الطرفين.

المادة (13)

الملكية الفكرية

على الطرف الأول والطرف الثاني الإلتزام والإمتثال لقوانين حقوق الملكية الفكرية المعمول بها داخل دولة الإمارات بالإضافة إلى القوانين الدولية المختصة في هذا المجال وهذا يشمل المثال لا الحصر حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالإسم والعلامة التجارية والشعارات والبرامج التطبيقية وبراءات الإختراع وأي حقوق ملكية فكرية أخرى.





المادة (14)

نسخ المذكرة

حررت هذه المذكرة من نسختين أصليتين باللغة العربية (بالغة العربية) وتسلم كل طرف النسخة الأصلية للعمل

الطرف الثاني

الطرف الأول

المهندس / محمد احمد المحمود

الدكتور/ ابراهيم عاكوم

برنامج الشيخ زايد للإسكان

مركز رأس الخيمة للإحصاء والدراسات

